

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة من البعثة الدائمة لإكوادور إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح تحيل بها، بصفتها الجهة المنسقة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نص الإعلان الخاص بشأن الضرورة الملحة لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية المعتمد خلال مؤتمر القمة الثالث لرؤساء دول ومسؤولي حكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في بيلين، كوستاريكا

تُهدي البعثة الدائمة لإكوادور لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف أطيب تحياتها إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف الموقر - الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، وتتشف، بصفتها الجهة المنسقة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بأن ترفق طيه النص الأصلي، باللغة الإسبانية، للإعلان الخاص بشأن الضرورة الملحة لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، المعتمد في مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في بيلين، كوستاريكا.

وتطلب البعثة الدائمة لإكوادور إلى الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح التكرم بضممان صدور هذا الإعلان كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتعميمه على جميع الدول الأعضاء والدول المراقبة في المؤتمر.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-02413 170215 180215



* 1 5 0 2 4 1 3 *

الإعلان الخاص ١٦: بشأن الضرورة الملحة لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية

نحن، رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقد اجتمعنا في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في كوستاريكا، بمناسبة مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

١- نفخر بإعلان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي رسمياً بوصفها "منطقة سلام"، خلال مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عُقد في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في هافانا، كوبا؛

٢- ونسلط الضوء على قيمة معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي وبرتوكولها (معاهدة تلاتيلولكو) وإسهامها في حفظ السلم والأمن الدوليين، التي أنشأت أول منطقة ذات أعلى كثافة سكانية، خالية من الأسلحة النووية، في كوكبنا. ونؤكد دعمنا الكامل لأعمال وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ونعيد، في هذا الصدد، تأكيد أهمية التآزر والتعاون بين جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والوكالة، وهي الهيئة المتخصصة في المنطقة، من أجل اتخاذ مواقف موحدة والعمل معاً في مجال نزع السلاح النووي؛

٣- ونؤكد مرةً أخرى عميق قلقنا إزاء ما يشكله وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها من خطرٍ على البشرية؛

٤- ونكرر تأكيد اقتناعنا الراسخ والتزامنا الدائم بمواصلة تعزيز نزع السلاح النووي، الكامل والقابل للتحقق منه، كهدفٍ ذي أولوية من أهداف جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والضرورة الملحة للقضاء التام والعام على الأسلحة النووية. ونحن مقتنعون بأن الضمان الفعال الوحيد لمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو حظرها والقضاء عليها تماماً؛

٥- ونعيد مرةً أخرى تأكيد قرارنا الانضمام إلى جهود المجتمع الدولي الرامية إلى المضي قدماً نحو التفاوض بشأن إبرام صلحٍ عالمي مُلزم قانوناً يحظر حيازة الأسلحة النووية أو تطويرها أو إنتاجها أو شراءها أو تجريبها أو تخزينها أو نقلها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها، ويقضي بتدميرها على نحو يمكن التحقق منه، لئیسهم بذلك في نزع السلاح العام والكامل، وتعزيز الثقة فيما بين الدول؛

٦- ونشدد على أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وجريمةً ضد الإنسانية، ليشكل ذلك، بدوره، انتهاكاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ونذكر بأن محكمة العدل الدولية قد أعربت عن رأيها بالإجماع بهذا المعنى في فتاها الصادرة عام ١٩٩٦ وطلبت بدء إجراء مفاوضات من أجل القضاء على الأسلحة النووية؛

٧- ونعيد مرةً أخرى تأكيد أحكام القرار CG/563، بشأن الضرورة الملحة لنزع السلاح النووي العام والكامل، وكذلك جدول الأعمال الاستراتيجي لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، اللذين اعتمدتهما الدول الأعضاء الثلاثة والثلاثون في الدورة العادية الثالثة عشرة للمؤتمر العام للوكالة، المعقودة في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٣ في بوينوس آيريس بالأرجنتين؛

٨- وتُبرز، في هذا السياق، ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية ذات الصلة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، باعتبار هذه الخطة إحدى المهام الأساسية الجارية للمؤتمر العام وسائر هيئات هذه الوكالة، وكذلك ضرورة حفز وتنظيم أعمال جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، لصالح نزع السلاح النووي؛

٩- ونرى أن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والتي تشمل جميع الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مصلحة مشروعة في الحصول من الدول الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات لا لبس فيها وملزمة قانوناً بعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. ونحث نحن، الدول الأعضاء في الجماعة، على العمل في سبيل التفاوض على صك عالمي وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية واعتماده، في أقرب وقت ممكن؛

١٠- ونكرر تأكيد دعوتنا جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى إلغاء دور الأسلحة النووية من مبادئها وسياساتها الأمنية واستراتيجياتها وسياساتها العسكرية، وفقاً للالتزامات المقررة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتعهدات الناشئة عن المؤتمرات الاستعراضية لأطراف المعاهدة، وكذلك المعرب عنها في البيانات السياسية الوطنية. ونحث، بالمثل، البلدان التي انضمت إلى سياسات الردع النووي في إطار تحالفات عسكرية قائمة على الأسلحة النووية على تنفيذ سياسات تمكنها من التخلص من اعتمادها على الأسلحة النووية المملوكة لدول أخرى، بما يتفق مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات المقطوعة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

١١- ونكرر تأكيد بالغ قلقنا بشأن ما قد يسببه أي انفجار نووي محتمل، عرضي أو متعمد، من عواقب إنسانية كارثية هائلة الأبعاد وآثار عالمية؛

١٢- نهنئ النمسا بعقد المؤتمر الثالث بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في فيينا، ونهنئ المكسيك بعقد المؤتمر الدولي الثاني بشأن هذا الموضوع في شباط/فبراير من العام نفسه في ناياريت. فكما أثبتت شهادات الناجين والأدلة والبيانات العلمية، تشكل الأسلحة النووية تهديداً جسيماً للأمن وتنمية الشعوب والحضارة بوجه عام. وفي هذا الصدد، نكرر، بما يتسق مع إعلاناتنا، تأكيد دعمنا الحاسم للدعوة الموجهة في فيينا ونايارات إلى بدء عملية تفاوض دبلوماسية على صك دولي ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية؛

١٣- ونشدّد على أهمية مشاركة الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشاركة نشطة في صوغ مقترحات محددة لتحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل، وفقاً لجدول زمني متفق عليه اتفاقاً متعدد الأطراف ويكون واضحاً ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه؛

١٤- ولنلتزم بالدخول، على أرفع المستويات السياسية، في مفاوضاتٍ لخطر الأسلحة النووية والقضاء عليها بإبرام صك ملزم قانوناً، ونرحب، لذلك، بمقترح كوبا الهادف إلى اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن نزع السلاح النووي، المقدم في المؤتمر الثالث بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عُقد في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في فيينا، ونؤيد وعد النمسا المعلن عنه في نهاية ذلك المؤتمر؛

١٥- وعقب مضي نحو سبعين عاماً على الهجوم على هيروشيما وناغازاكي، نطالب نحن، جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بعدم استخدام الأسلحة النووية مجدداً بأي حال من الأحوال من جانب أي طرف؛

١٦- وما زلنا نتمسك بموقفنا الثابت المؤيد لتمام تنفيذ الدعائم الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ألا وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية، دون تمييز أو ازدواجية في المعايير، ونكرر تأكيد قلقنا لأن أهداف المعاهدة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي لم تسجل أي تقدم، في حين تحققت أهدافها المتعلقة بعدم الانتشار وممارسة الحق غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية؛

١٧- ونعيد تأكيد أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فهي حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ونشدّد على أهمية تعميمها؛

١٨- ونعيد تأكيد حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها سلمياً دون تمييز ووفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونكرر تأكيد التزام جميع الدول الأطراف في المعاهدة بتيسير المشاركة في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية على أكمل وجه ممكن من أجل استخدام الطاقة النووية استخداماً سلمياً؛

١٩- ونؤكد حق الدول السيادي في إدارة مصادرها من الطاقة، بما في ذلك الطاقة النووية المستخدمة للأغراض السلمية؛

٢٠- ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى التفاوض بشأن اعتماد تدابير فعالة تؤدي إلى حظر هذه الأسلحة والقضاء عليها تماماً؛

٢١- ونلاحظ أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال تستثمر مبالغ طائلة في الحفاظ على ترساناتها النووية وتحديثها، ونُقرّ بأن نزع السلاح النووي يشكل أيضاً ضرورة اجتماعية

واقتصادية للمجتمع الدولي، لذا، نحث هذه الدول على رصد مزيد من الموارد لتعزيز السلام والتنمية المستدامة، وبخاصة في أقل البلدان نمواً؛

٢٢- ونؤكد أن من شأن نصف الاستثمارات السنوية في الترسانات النووية أن يكفي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها للحد من الفقر على الصعيد الدولي، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥. ونؤكد أن تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية ليس مجرد تدبير اقتصادي سليم، بل يشكل إجراءً لازماً لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي؛

٢٣- ونحث، في هذا الصدد، جميع أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على التنفيذ الكامل والفوري للتدابير العملية الثلاثة عشرة الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي، المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ لأطراف المعاهدة، وكذلك لخطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، ونذكر بأنه يتعين علينا جميعاً، كأطراف في المعاهدة، الوفاء بالالتزام بإجراء مفاوضات، بحسن نية، من أجل اعتماد تدابير فعالة لوقف سباق التسلح النووي في وقتٍ قريب ونزع السلاح النووي، ومن أجل إبرام معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة، وفقاً لحكم المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

٢٤- ونعرب عن أسفنا لأن المؤتمر الدولي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي كان يجب عقده في عام ٢٠١٢، لم يُعقد حتى الآن، ونذكر بأن هذا الالتزام جزء مهم ولا يتجزأ من الالتزامات الناشئة عن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، ومن النتائج النهائية للمؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ لأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

٢٥- وما زلنا على اقتناعٍ راسخ بأن من شأن إنشاء المنطقة المذكورة أن يشكل خطوة حاسمة الأهمية نحو بناء عملية سلامٍ في منطقة الشرق الأوسط، ونحث على الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر وعقده في أقرب وقتٍ ممكن، وفقاً لما اتفقت عليه الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠؛

٢٦- ونشدد على إدانتنا لتحسين الأسلحة النووية القائمة وتطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة، وهو ما يخالف الالتزام باعتماد تدابير فعالة تهدف إلى نزع السلاح النووي؛

٢٧- ونكرر تأكيد أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة، ونحث الدول المشار إليها في المرفق الثاني من المعاهدة، التي يلزم تصديقها على المعاهدة لتدخل حيز النفاذ، على التعجيل بعملية التوقيع و/أو التصديق على هذا الصك؛

٢٨- ونشدد على أنه يتعين على الدول كافة الامتناع عن إجراء تجارب نووية، أو تفجيرات نووية أخرى، أو أي تجارب أخرى غير متفجرة ذات صلة، بما فيها التجارب دون الصوتية وتلك

التي تُجرى بالحواشيب الفائقة. فهذه الأعمال تتنافى مع هدف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومع مقاصدها، وكذلك مع روحها، لتقوّض بذلك أثر المعاهدة كتدبير لنزع السلاح النووي؛

٢٩- ونعلن رفضنا للتجارب النووية ولأي مفهوم استراتيجي للدفاع والأمن يبرر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، أو يقوم على ترويج وإنشاء تحالفات عسكرية وسياسية قائمة على الأسلحة النووية وسياسات الردع النووي؛

٣٠- ونحث مؤتمر نزع السلاح على إبداء الإرادة السياسية اللازمة لضمان الشروع، دون إبطاء، في الأعمال الموضوعية، باعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل يمضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح النووي. ونشدد على الضرورة الملحة لبدء المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الأسلحة النووية على نحو غير تمييزي ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. ونقدّر إسهام مبادرات نزع السلاح المتخذة سواء أكان ذلك على الصُّعد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف والعالمي أم في المحافل المعنية التي يمكن فيها إحراز تقدم، بمشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية؛

٣١- ونعترف بعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٦/٦٧، الذي تكمن ولايته في تقديم مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، تشمل المقترحات والإسهامات المقدمة في إطار عمله من الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

٣٢- ونشدّد على أن معاهدة تلاتيلولكو ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي تشكّلان مرجعين سياسيين وقانونيين ومؤسسيين في إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في شتى مناطق العالم. فتجربة تلاتيلولكو، إلى جانب المناطق الأربع الأخرى من هذا النوع، ومنغوليا بوصفها الدولة الوحيدة التي أعلنت بصورة أحادية الجانب عن أنها خالية من الأسلحة النووية، تشكّل إرثاً سياسياً وقانونياً مهماً للمجتمع الدولي يُستلهم منه إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، ويدفع نحو بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية؛

٣٣- ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب جميع الإعلانات التفسيرية للبروتوكولين الأول والثاني لمعاهدة تلاتيلولكو، التي تشكّل تحفظاتٍ حقيقية تحظرها الاتفاقية، وعلى احترام الطبيعة اللانوية لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، لتسهل بذلك في درء إمكانية استخدام الأسلحة النووية ضد بلدان المنطقة. لذا، تكرر جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تأكيد التزامها بمواصلة العمل، عبر آلياتٍ تشمل الهيئات الملائمة التابعة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، مع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في البروتوكولين الأول والثاني للمعاهدة، بهدف سحب هذه الإعلانات التفسيرية؛

- ٣٤- ونرحب بالمؤتمر الثالث للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، الذي سيعقد في نيويورك قبيل المؤتمر الاستعراضي التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وندعو إلى توطيد هذا المؤتمر كمحفّل لإبداء توافق الآراء على زيادة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ومن ثمّ دعم نزع السلاح النووي؛
- ٣٥- ونرحب باجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي، الذي عُقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛
- ٣٦- ونكرر تأكيد التزامنا بالمتابعة الواجبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨، المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي"؛
- ٣٧- ونرحب بإعلان يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للقضاء التام على الأسلحة النووية، ونشير إلى الأحداث التي نُظمت في شتّى أرجاء العالم لإقامة الاحتفال الأول بهذا اليوم، ونحث الحكومات والبرلمانات ومؤسسات المجتمع المدني على اتخاذ مزيد من التدابير كل عام للاحتفال بهذا التاريخ؛
- ٣٨- ونرحب بقرار الجمعية العامة عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى، في موعدٍ غايته عام ٢٠١٨، لتحديد التدابير والإجراءات اللازمة للقضاء على الأسلحة النووية في أقرب وقتٍ ممكن، بهدف اعتماد معاهدة تحظر تطوير الأسلحة النووية أو إنتاجها أو شراءها أو تجريبها أو تخزينها أو نقلها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها، وتقضي بتدميرها في غضون مهلة زمنية يُتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف؛
- ٣٩- ونكرر تأكيد دعوتنا جميع رؤساء الدول والحكومات إلى التصريح علناً في جميع المحافل الملأمة بضرورة القضاء على الأسلحة النووية، بغية طرح هذا الموضوع على أرفع المستويات السياسية وإيجاد الإرادة السياسية اللازمة لمواجهة هذا التهديد.
- بيلين، كوستاريكا، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥